مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية
ISSN: 2352-975X ELBAHITH for Academic Studies EISSN: 2588-2368
المجلد: 08 / العدد: 03 / السنة: 2021 / ص ص: 1071- 1090

جدلية الإنفاق الاجتماعي في مقابل سياسة الإنعاش الاقتصادي
من المنظور النقدي - دراسة حالة الجزائر
The dialectic of social spending versus economic recovery policy
From a critical perspective - the case of algeria

تاريخ الإرسال: 2021/02/03 تاريخ القبول: 2021/05/26

عبد العزيز زايدي *
جامعة المسيلة - الجزائر
Abdelaziz.zaydi@univ-msila.dz

ملخص:

إن أكبر التحديات التي واجهها النظام السياسي الجزائري هي كيفية التوفيق بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي والحاجة الماسة للنمو والتنمية الاقتصادية في مقابل التنمية الاجتماعية ورفاهية المواطن، وهو هدف تتوقف عليه كل السياسات الحكومية في ظل تبني الحكومات لسياسات النمو والإنعاش الاقتصادي منذ تولي الرئيس بوتفليقة الحكم حيث ركز على إعادة السلم والأمن والمصالحة الوطنية وإعادة الاعتبار لسمعة الدولة الجزائرية في الخارج ومحاولة تبني خطة اقتصادية تقوم على البرمجة والتخطيط والمراحل وخصصت لها مبالغ ضخمة، في حين كانت النتائج المرجوة ضعيفة خاصة على مستوى الانجاز الاقتصادي فيما يخص التكلفة المقررة والآجال المحددة للإنجاز، ناهيك عن الفساد الذي لم يسبق له مثيل في تاريخ الجزائر والملفات الثقيلة الموجودة بالملايير، وتوالي العهدات الرئاسية جعلت التذمر الشعبي يقوم بحراك سلمي تاريخي استلهم الشعوب، جعل الجيش يتدخل ويعيد الحياة السياسية لطبيعتها ومتابعة الزمر والفاسدين، وإجراء انتخابات رئاسية جديدة، وبرامج اقتصادية واجتماعية جديد ة تواجه تحديات كبيرة في ظل الأزمة البنيوية للاقتصاد الجزائري وجائحة كورونا .

الكلمات المفتاحية: الإنعاش الاقتصادي؛ التنمية؛ الإنفاق الاجتماعي؛ الفساد.

Abstract:

The biggest challenges faced by the Algerian political system is how to reconcile the economic and social aspect with the urgent need for economic growth and development in return for social development and the well-being of the citizen, a goal on which all government policies depend in light of the governments' adoption of economic growth and recovery policies since President

* - المُؤلِف المُراسل.

Bouteflika took office, where he focused on Restoring peace, security and national reconciliation, rehabilitating the reputation of the Algerian state abroad, and trying to adopt an economic plan based on programming, planning and phases, and huge sums were allocated to it, while the desired results are weak, especially at the level of economic achievement in terms of the established cost and deadlines for achievement, not to mention the corruption that has never been before. Similar in the history of Algeria, the heavy files in the billions, and the succession of presidential terms, made popular discontent a historic peaceful movement that inspired the people, made the army intervene and restore political life to normal, following up on the cliques and the corrupt, holding new presidential elections, and new economic and social programs facing great challenges during the crisis. Structuralism of the Algerian economy and the Corona pandemic.

***Keywords**: economic recovery; development; social spending; corruption.*

مقدمة:

تعتبر مقاربة دولة الرفاه الاجتماعي welfare state من المفاهيم التي تسعى الدول لتحقيقها من خلال السياسات والبرامج والموارد والحاجات التي تسعى الحكومات لتوفيرها للناس، سواء عن طريق توزيع الدخل بشكل عادل ومنصف أو التدخل لتوفير السلع والخدمات لضمان مستوى مقبول من الحياة الكريمة التي تليق بالإنسان كفرد أو أسرة أو مجتمع، في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وهو معروف عند الدول الاشتراكية سابقا والدول الإسكندينافية وفرنسا والدول الريعية النفطية كدول الخليج، حيث حققت نسب عالية من التنمية الإنسانية كالصحة وجودة التعليم والمستوى المعيشي، وهو ما تسعى إليه الدول من خلال الدعم الاقتصادي المباشر وغير المباشر للطبقات الاجتماعية الفقيرة، وتخصيص ميزانيات ضخمة لتقديم هذه المعونات، والجزائر من الدول السباقة لتبني السياسات الاجتماعية التي تحقق رفاهية الفرد والمجتمع من خلال النصوص التشريعية بدءا بالدستور ومختلف الحقوق المشروعة، كالحق في الصحة والتعليم والشغل وحقوق الطفل والمرأة وغيرها، فكلها تستهدف رفاه المواطن، لكن الظروف الاقتصادية والحالة المالية للبلاد والأولويات الاقتصادية والتنموية، تعرف اضطرابات وتذبذبات من فترة لأخرى

حسب طبيعة الاقتصاد الجزائري الريعي الذي يخضع لسوق النفط العالمي وسياسات العرض والطلب وبالتالي فإن المداخيل تتأثر مما يؤثر على الإنفاق الاجتماعي والنمو والتنمية بشكل عام .

وعليه فانه يمكننا طرح الإشكالية التالية: **إلى أي مدى استجاب النظام السياسي الجزائري للإنفاق الاجتماعي في ظل الحاجة الملحة للإنعاش الاقتصادي؟**

وللإجابة على الإشكالية نطرح محورين أساسيين للدراسة، وكل محور يتفرع عنه عنصرين رئيسيين:

المحور الأول: الانعاش الاقتصادي لتحقيق الرفاه الاجتماعي.

أولا- برنامج الانعاش الاقتصادي واعادة النمو.

ثانيا- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.

المحور الثاني: صعوبة اكمال البرامج وبداية التراجع التنموي.

أولا- برنامج توطيد النمو الاقتصادي.

ثانيا- الجزائر بعد مرحلة الرئيس بو تفليقة والبرامج الاجتماعية والاقتصادية.

المحور الأول: الإنعاش الاقتصادي لتحقيق الرفاه الاجتماعي

تعهد الرئيس بوتفليقة بإعادة الأمن والاستقرار أثناء الانتخابات الرئاسية في 1999م[1] وهو برنامج مهم، فبلا أمن لا يكون هناك استقرار وتنمية، فالدول تخصص ميزانيات ضخمة من أجل الحفاظ على الأمن والسلام، حيث أنشأ قانون الوئام المدني والمصالحة الوطنية بالتفاوض مع الجماعات الإسلامية والمعارضة بعد أن كانت العشرية السوداء أسوء مراحل التاريخ الجزائري بعد الاستقلال[2]، وصل عدد الضحايا إلى 35000 شخص، ناهيك عن تدمير المصانع والمؤسسات والممتلكات التي قدرت بملايير الدولارات، وعمل على فك الحصار الدبلوماسي والسياسي والإعلامي عن الجزائر أي إعادة الاعتبار لهيبة الجزائر خارجيا خاصة المديونية وثقلها بحيث جردتها من السيادة، والشرعية القومية في المجال الاقتصادي والعسكري بمصادقتها كذلك على معاهدة حظر انتشار السلاح النووي بعد أن كانت من أقطاب الدول النامية وهي سلسلة من التنازلات والتراجعات، وتحسين صورة الجزائر في الإعلام الدولي لأن الصورة كانت تعبر عن حالة حرب ومأساة [3]، والنقطة الثالثة في البرنامج

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

هي الإنعاش الاقتصادي وإعادة النمو:

أولا- برنامج الإنعاش الاقتصادي وإعادة النمو:

ويمتد من 2001 إلى 2004م، ويتمركز حول دعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية والري والنقل والمنشآت، والسعي للرفع من المستوى المعيشي، والاهتمام بعالم الريف والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية والدفع لتطبيق البرامج عبر كامل التراب الوطني والتركيز على المناطق المحرومة لتفادي النزوح الريفي وخلق مناصب الشغل ورفع المستوى المعيشي ومحاربة الفقر، والتهيئة والتكوين والصحة وقد ساعدت فترة الإصلاحات السابقة مجموعة من النتائج الايجابية التي ساعدت على انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي وهي:

- تدعيم برنامج الخوصصة والتطهير المالي للمؤسسات العمومية.
- تراجع معدل توسع الكتلة النقدية إلى 10% مقابل 14% سنة 1994م
- مواصلة تعديل سعر الصرف وفقا لآليات التثبيت المنتهجةمن طرف البنك الجزائري
- تحسين الحماية الاجتماعية وتنظيم السوق
- التراجع الكبير في مجال الصناعة
- تنمية محيط مشجع للقطاع الخاص نسبيا من أجل الاستثمار وبداية الانطلاق
- القيام بمجموعة من الإصلاحات الضريبية والجمركية وتحقيق مجموعة من الأهداف هي:
- توفير الوسائل المادية والبشرية اللازمة لإنجاز المشاريع والبنى التحتية واستكمال انجاز المشاريع.
- التأكيد على انطلاق المشاريع في الوقت المناسب واحترام آجال ومعايير الانجاز.

ويؤكد لبرنامج على دعم مختلف النشاطات الاقتصادية بداية بالنشاطات الإنتاجية والتنمية المحلية والبشرية وتطوير الخدمات العامة وتحسينها ورفع المستوى المعيشي عن طريق تنمية الموارد البشرية، وقسمت الميزانية حسب النشاطات:

1- النشاطات الإنتاجية: وتشمل الصناعة والفلاحة وتم التركيز على القطاع الفلاحي ورصد له 65 مليار دينار جزائري، وحماية النظام البيئي الرعوي، وإنشاء السدود والأحواض المائية والمصدات في المنحدرات لحماية التربة[4].

2- الاهتمام بالصيد البحري والموارد المائية.

3- التنمية المحلية والبشرية: خصص لها البرنامج 113 مليار دج للتكفل بالانشغالات المحلية من أجل التحسين النوعي والمستدام للمواطنين، ويتضمن البرنامج انجاز مخططات بلدية (pcd) موجهة للتنمية المحلية والريفية والجوارية عبر كامل التراب الوطني، ويتضمن كذلك الربط عبر إنشاء طرق ولائية وبلدية والاهتمام بالصرف الصحي والمحيط وإيصال الماء والكهرباء وغاز المدينة من أجل تثبيت السكان خاصة المناطق التي مسها الإرهاب، وهذه المشاريع يجب أن تكون ملموسة وتصب في إطار التنمية المستدامة[5].

4- التشغيل والحماية الاجتماعية: فقد ركز البرنامج على التشغيل والتوظيف في برامج الأشغال ذات الكثافة العالية في اليد العاملة، والتركيز على الولايات الفقيرة والمحرومة، وخلق 70000 منصب شغل دائم وشراء 500 حافلة نقل مدرسي للبلديات الأكثر حرمانا وقدر المبلغ المالي لهذه العملية 16مليار دج.

5- الخدمات العامة وتحسين المعيشة: فإن البرنامج خصص 210.5 مليار دج ويشمل التجهيزات الهيكلية للعمران، ويتعلق الأمر بتحسين معيشة سكان المراكز الحضرية الكبرى حيث يتمركز الفقر والعزلة، ويشمل البنية التحتية للموارد المائية وتطوير البنية التحتية للسكة الحديدية والأشغال العمومية وقدر المبلغ بـ: 142.9 مليار دج بالإضافة إلى تأمين الموانئ والمطارات والطرقات، وتدعيم السكن وقدر المبلغ بـ67.6 مليار دج .

6- تنمية الموارد البشرية: فقد خصص البرنامج 90.3 مليار دج وما يشمله من قطاع الصحة والتربية والتعليم العالي والتكوين والشباب والرياضة والشؤون الدينية والثقافية، وكانت حصة الأسد لقطاع التربية والتعليم العالي على التوالي 27 مليار دج و18.9 مليار دج[6].

لقد اعترف نائب رئيس البنك الدولي في نهاية شهر مارس 2001م الإقرار بأن الاقتصاد الجزائري يحمل مؤشرات إيجابية من بينها ارتفاع الناتج الإجمالي الخام بمعدل 4.5%في 1999م إلى 6.2% في سنة 2000م، وهذا يعود نتيجة لضبط توازنات المالية والنقدية على المستوى الكلي وتحقيق استقرار سياسي وأمني في بداية الألفية

وكذلك ارتفاع قيمة الصادرات الإجمالية إلى 10.8%، ويرجع هذا الارتفاع إلى تحسن الوضعية في كافة القطاعات الاقتصادية خاصة ارتفاع سعر البترول، وفي هذه الفترة كذلك زادت نسبة الواردات بـ16% في 2001م، أما بالنسبة للمعدات الصناعية 33% ويليه المواد الغذائية 25.8% وبلغ الاحتياطي من العملات الصعبة 6 مليار دولار سنة 2000م إلى 12 مليار دولار بداية من 2002م، وهذا لم يتحقق منذ الثمانينات، وقد انخفضت المديونية الجزائرية بنسبة 10% سنة 2001م من 25مليار دولار إلى 22.5 مليار دولار[7].

وقد بدأت الأوضاع تتحسن في 2003م، حيث بلغت نسبة النمو الاقتصادي 6.8% واحتياطات الصرف وصلت إلى 32.9 مليار دولار، وزيادة تراجع المديونية إلى 22 مليار دولار، وتقلصت الديون العمومية الداخلية للدولة من 1059 مليار دج سنة 1999م إلى 911 مليار دج سنة 2003م، وإحداث قانون للاستثمار والخوصصة المعدل في أوت 2001م بأمر: (01-03، 01-04)، ويتمحور قانون الاستثمار حول توفير برنامج ملائم وإحداث آليات أكثر فعالية لتطوير الاستثمار ورفع القدرات التنافسية للمؤسسات الوطنية، وينطلق هذا القانون من عدم التمييز بين القطاع العام والخاص والاجنبي، وقدرت قيمة الاستثمارات بـ: 525 مليار دج بين 2001 -2004م .

أما قانون الخوصصة الذي يحمل رقم: (01-04) فيهدف إلى تنظيم المؤسسات العمومية وخوصصتها ويهدف كذلك إلى:

- حل الشركات العمومية القابضة وتشكيل 28 مؤسسة لتسيير المساهمات حيث تضم 674 مؤسسة اقتصادية، وتحديد الاستراتيجيات الشاملة للخوصصة بعد دراسة الملفات وإعداد البرامج من قبل مجلس مساهمات الدولة، واعتبار وزارة المساهمة وتنسيق الإصلاحات هي من يتولى الأمانة العامة لمجلس مساهمات الدولة [8].

أما فيما يخص المؤسسات الجزائرية فإن وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة قامت بإعداد برنامج وطني يمتد من 2000 إلى 2008م، لإعادة تأهيل المؤسسات العمومية والخاصة تماشيا مع التطورات الحاصلة في الدول المتقدمة وما تستخدمه التكنولوجيا لإعطاء أحسن منتوج يمتاز بالجودة العالية والقدرة على المنافسة، وتكوين الموظفين والعمال، وتقدم الوزارة النصح والإرشاد والمعلومات حتى تكون في مستوى التحديات

وقسمت برنامج التأهيل إلى ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى: تشمل 150 مؤسسة من2000 إلى 2002م
- المرحلة الثانية تشمل 200 مؤسسة من 2003 إلى 2005م

المرحلة الثالثة: تشمل 300 مؤسسة من 2006 إلى 2008م.

وتتكفل الدولة بـ 70% من نفقات التأهيل و15 % من تكلفة التجهيز، وانطلقت العملية باختيار مؤسستين عموميتين و08 مؤسسات خاصة متمثلة في قطاعات النسيج والزجاج والبلاستيك والصناعة الغذائية، ثم تليها 30 مؤسسة عمومية و19 مؤسسة خاصة، وقد ركزت الوزارة على المؤسسات التي لها قدرة تنافسية مستعينة بذلك بالخبرة الايطالية، وبالتالي بدأت المؤسسات الجزائرية تدخل العالمية بحصول عدد منها على شهادة "إيزو" (9000-IZO)، الذي يعكس مواصفات الجودة والمنافسة ففي سنة 1998م أول مؤسسة جزائرية تحصل على شهادة "الايزو 9002 " وهي المؤسسة الوطنية للوالب والسكاكين (bcr) ثم انتقل الرقم إلى 30 مؤسسة حاليا[9].

وهذا يدل على التحول التدريجي نحو الانخراط في السوق العالمي رغم البطء الشديد في الإصلاحات وضعف النتائج في هذه الفترة مع بداية الاستقرار السياسي والأمني للجزائر، وقد حقق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004م بداية انطلاق المشاريع والنمو الاقتصادي الذي انعكس على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية بالتدريج وهو بحاجة إلى وقت أكثر، وأصبح غير كافي مما دعت الحاجة الاقتصادية والاجتماعية إلى برنامج تكميلي آخر اقتصادي لدعم النمو وإكمال، برنامج رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" للعهدة الثانية.

ثانيا- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009م:

وقد رصد لهذا البرنامج مبلغ يقدر بـ: 4202.7 مليار دينار جزائري وقسم البرنامج إلى خمس برامج فرعية:

1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان: ويشمل السكن، والتربية والتعليم العالي، التكوين المهني، البرامج البلدية للتنمية، تنمية مناطق الهضاب العليا والجنوبية، تزويد السكان بالماء والكهرباء، الغاز وباقي القطاعات الشباب والرياضة، الثقافة قطاع الصحة العمومية التهيئة العمرانية، تطوير وسائل الإعلام،

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

ورصد له 1908.5 مليار دج يمثل 45% من المبلغ الإجمالي

2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية: ويتمثل في قطاع الأشغال العمومية والنقل، قطاع التهيئة العمرانية، قطاع البناء، وخصص له 1703.1 مليار دج يمثل 40% من إجمالي المبلغ .

3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية: ويشمل الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، الصناعة وترقية الاستثمار، السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف، خصص له 337.2 مليار دج يمثل: 08% من المبلغ الإجمالي المرصود للعملية .

4- برنامج تطوير الخدمة العمومية: ويتمثل في قطاع العدالة والداخلية، المالية والتجارة، وباقي الإدارات العمومية، البريد والتكنولوجيا الحديثة للاتصال، 203.9 مليار دج يمثل 4.8% .

5- برنامج تطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال: وتحصل على 50 مليار دج ويمثل 1.2% من المبلغ المرصود للعملية[10].

ومما يلاحظ أن العهدة الثانية للرئيس بوتفليقة كان يريد من خلالها إكمال البرامج والمشاريع التي لم تكتمل، ومواصلة النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي والتوازنات الاقتصادية، واحتواء المطالب الاجتماعية المتنامية، وبظهور الأزمة المالية العالمية نهاية 2007م بدأت الحكومة في سياسات الحذر والحيطة من نتائجها بداية من 2008م.

ولعل أهم دافع لسياسة الإنعاش الاقتصادي هو ضعف معدل النمو الاقتصادي وتأثير الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر ابتداء من سنة 1986م، حيث سجلت معدلات نمو اقتصادية جد متدنية مما أدى بالحكومة إلى تطبيق سياسات إصلاحية بمساندة صندوق النقد الدولي، بداية 1993م، إلى 2000م، بالإضافة إلى استمرار تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1988 إلى 1992م من 1856 دولار أمريكي ليصل سنة 1994م إلى 1572 دولار أمريكي بنسبة انخفاض قدرها 16.91% وفي سنة 1995م إلى سنة 1988م، بدأت الحكومة في معالجة الأزمة الاقتصادية من خلال تنفيذ توصيات صندوق النقد الدولي، من خلال تقليص دور

الحكومة، وتشجيع القطاع الخاص من أجل إعادة التصحيحات الهيكلية العميقة للاقتصاد الجزائري حسب الرؤية العالمية الجديدة، وتعد سنة 1998م أعلى معدل نمو منذ 1986م، إذ وصل متوسطها 3.6 %وقد سجل أعلى نصيب للفرد من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2000م أعلى معدل حيث وصل إلى 1789 دولار أمريكي، وهذا بفضل تحسن أسعار النفط حيث وصل متوسط سعرها إلى 28.5 دولار خلال سنة 2000م، وهو أعلى سعر منذ 10 سنوات [11].

وقد عرف التوزيع القطاعي لمعدل نمو الناتج، خلال الفترة 1999- 2000م، بداية الانطلاق سواء تعلق الأمر بالمحروقات أو الفلاحة أو الصناعة، أو قطاع الأشغال العمومية أو الخدمات، حيث عرف تراجع فقط كل من الفلاحة والصناعة، بحيث تراجعت الفلاحة بنسبة 1.15%بينما تراجعت الصناعة بـــ 1.57%بينما الأشغال العمومية سجلت زيادة 3.25%، والخدمات 2.11%، وبلغ معدل النمو الإجمالي 2.8%[12].

والهدف الثاني من الناحية الاجتماعية والاقتصادية لسياسات الإنعاش الاقتصادي هو محاربة البطالة، التي تعد أم الآفات الاجتماعية والاقتصادية بالنسبة لتحديات برنامج الإنعاش الاقتصادي، والتقليل من المعدلات المرتفعة خاصة في أوساط الشباب سواء تعلق الأمر بخريجي الجامعات أو التكوين المختلف، ومعالجة هذا المشكل غير مهيكل في المجتمع الجزائري، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري هو أيضا غير مهيكل مما يجعل سياسات التشغيل في الجزائر من أهم الرهانات التي تواجه الحكومات الجزائرية اللاحقة، فعلى سبيل المثال في سنة 1985م بلغ معدل البطالة 9.7%، ثم ارتفع في سنة 1987م مع الأزمة الاقتصادية إلى 21.4%، ليصل سنة 1993م إلى 23% مع تراجع أسعار النفط والأزمة السياسية ثم ترتفع بمعدلات ثابتة حسب الديوان الوطني للإحصاء إلى معدل 28.3% طيلة (1995-1996-1997-1998م) ثم ترتفع أكثر سنة (1999-2000م) إلى 29.5%[13]، إذ بلغ عدد العمال المسرحين خلال 1994-1996م ما يقارب 300000 عامل حسب أرقام المجلس الاقتصادي والاجتماعي 1997م.

وفي ظل تراجع دور الدولة وسياسة الخصخصة تبين أن 40% من السكان يعيشون

تحت خط الفقر، و50% من سكان الريف يعيشون أقصى درجات الفقر المادي، وتسريح نصف مليون عامل إلى البطالة، في ظل ارتفاع البطالة في فئة الشباب 80%[14]، كل هذا جعل النظام السياسي يبحث عن حل لمشكلة البطالة.

وهو ما عملت عليه الحكومات الجزائرية المتعاقبة من خلال، البرامج المسطرة منذ 2000م إلى 2014م أي من العهدة الأولى للرئيس بوتفليقة إلى العهدة الثالثة وكما هو معلوم تعتمد الجزائر على النفط، حيث بلغ سعره سنة 1998م 12.9 دولار للبرميل، ليرتفع في سنة 1999م إلى 17.8 دولار، ليصل مع وصول الرئيس بوتفليقة للحكم سنة 2000م إلى 28.5 دولار للبرميل، ثم يتراجع في سنة 2001م إلى 24.3 دولار للبرميل الواحد، ثم ليعاود الارتفاع سنة 2003م إلى 28.9 دولار للبرميل وفي 2004م 38.6 دولار للبرميل، وهنا نلاحظ ونسجل بداية الارتفاع بشكل تصاعدي لتحسن أسعار النفط.

وقد بلغت صادرات الجزائر من العملة الصعبة منذ بداية سياسة الإنعاش الاقتصادي تطورا تصاعديا فعلى سبيل المثال في سنة 1998م بلغت الصادرات ما قيمته 10.1 مليار دولار، ثم صعدت في سنة 2000م لتبلغ 21 مليار دولار، ثم لتصل سنة 2003م إلى 28.9 مليار دولار، وتزايد المداخيل في سنة 2004م 38.6 مليار دولار[15]، أما الواردات فهي كذلك عرفت اتجاها تصاعديا فعلى سبيل المثال أنه في سنة 1998م قد بلغت الواردات 8.6 مليار دولار، لتصل سنة 1999م إلى 09 مليار دولار ثم سنة 2002م إلى 12 مليار دولار، أما في سنة 2004م وصلت إلى 17.9 مليار دولار، أما الديون الخارجية فإنها بلغت سنة 1998م مبلغ 30.6 مليار دولار، وفي سنة 1999م تراجعت إلى 28.3 مليار دولار، وفي سنة 2001م تراجعت إلى 22.5 مليار دولار ثم سنة 2004م وصلت إلى 21.4 مليار دولار وهو تراجع مستمر للمديونية، أما نسبة الدين الخارجي من الناتج فقد بلغت سنة 1998م نسبة 63.9% لتنخفض سنة 2001م إلى نسبة 41% ثم لتصل سنة 2003م إلى 34.9% لتتراجع أكثر سنة 2004م إلى 26%[16]، وكل هذه التحسينات في المؤشرات الاقتصادية يرجع إلى تحسن أسعار النفط وزيادة المداخيل بالعملة الصعبة، وكذلك لم يكن التوزيع القطاعي لفترة الحكم الأولى متوازن ودقيق خاصة إهمال قطاع الإنتاج الصناعي والفلاحي[17].

ومع العهدة الثانية للرئيس بوتفليقة لم يستطع إكمال المشاريع المبرمجة فأطلق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي وعرفت هذه الفترة زيادة معتبرة في أسعار المحروقات مما وفر على الجزائر راحة مالية كبيرة، وخصص لهذا البرنامج 150 مليار دولار 2004م إلى 2009م، وكما بينا في السابق توزيع الميزانية المخصصة على القطاعات المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكما هو ملاحظ فقد قسم إلى خمس قطاعات رئيسية، ويتعلق بتحسين الظروف المعيشية للسكان من سكن، وتعليم وصحة، وبرامج التنمية المحلية، وتوزيع المياه والكهرباء والغاز، والشباب والرياضة، والتهيئة العمرانية، ويقدر المبلغ الإجمالي 1908.5 مليار دج، ما نسبته 45% من المبلغ الكلي للبرنامج[18]، وهذا يوحي بسياسة الإنفاق الاجتماعي، وتحقيق هدف الألفية المتمثل في التنمية المستديمة القائمة على محورية الإنسان في التنمية، من خلال تحقيق الحقوق والعيش الكريم للمواطن الجزائري، والهدف كذلك مواصلة تحقيق النمو الاقتصادي، ومواجهة البطالة المتزايدة، والمحور الثاني يتعلق بتطوير الهياكل القاعدية، ويشمل قطاع الأشغال العمومية والنقل وقطاع البناء والتهيئة العمرانية، وخصص له 1703.1 مليار دج أي 40.5% من البرنامج، وقد حقق هذا البرنامج كثيرا من الإنجازات التي تدعم بها الاقتصاد الوطني وانعكست على حياة المواطنين مثل النقل بمختلف أنواعه، والتهيئة العمرانية والبناء، حيث امتازت هذه الفترة بأنها ورشة مفتوحة لأضخم المشاريع خاصة الطرقات، مثل الطريق السيار شرق غرب، والطرق الفرعية المتصلة به، ناهيك عن برامج السكن المختلفة الصيغ التساهمي، الترقوي...، وإعانات الدولة المختلفة.

بينما المحور الثالث من البرنامج المعد، المتمثل في برنامج دعم التنمية الاقتصادية فقد خصص له 337.2 مليار دج أي 8% من البرنامج موزع على قطاع الفلاحة والتنمية الريفية، والصناعة وترقية الاستثمار، والسياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف[19].

أما المحور الرابع والذي صادف ارتفاع واردات الجزائر من 9.17 مليار دولار سنة 2000م إلى 32.88 مليار دولار سنة 2010م بزيادة قدرها 32% في نفس الفترة، وهذا المحور المتطور بتطور الخدمة العمومية وقد خصص له 203.9 مليار دج أي بنسبة

4.8%، ويشمل تطوير العدالة والداخلية، المالية والتجارة وباقي الإدارات، وكذلك إصلاح البريد والتكنولوجيات الحديثة، وهذا كله من أجل الوصول لهدف إصلاح وتطوير الإدارة العمومية وإدخال التسيير الحديث مثل الإعلام الآلي، والرقمنة لمسايرة التطورات العلمية والتكنولوجية على المستوى العالمي.

أما المحور الخامس والأخير تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، وخصص له 50 مليار دج أي ما يعادل 1.5% من البرنامج الكامل[20]، ومما يلاحظ على هذا أنه سجل انتقال نوعي وكمي بالمقارنة مع السنوات التي سبقت، فعلى سبيل المثال: أصبح في مجال متعامل الهاتف النقال ثلاث شركات واحدة حكومية وإثنان قطاع خاص، وكذلك زيادة عدد القنوات الإعلامية والإذاعية على المستوى الإعلامي والثقافي والإخباري، ففي كل ولاية إذاعة، من خلال سياسة تقريب الإعلام من المواطن، ومما يلاحظ على البرنامج التكميلي لدعم النمو أنه لم يحقق التطوير والنهوض الصناعي والفلاحي، فالصناعة لم تحقق نموا ملفتا سوى معدل 2.6% طيلة فترة العهدة الثانية، ونسب محدودة في بعض القطاعات لا تكاد تذكر، في حين قطاع الصناعة في الدول المتقدمة والصاعدة هو القطاع المحرك مثل، فرنسا واليابان، الصين وتركيا، ويعود الخلل في قطاع الصناعة إلى عدة عوامل، تاريخية والإصلاحات المتعثرة التي مر بها، وتنفيذ الاستراتيجيات، وحقق هذا البرنامج فيما يخص الناتج المحلي الخام للفرد الذي انتقل من 1711 دولار في سنة 2001م، ليصل إلى 3720 دولارا سنة 2009م، أي بزيادة تفوق 117%[21]، وبالرغم من ذلك نسجل نمو ذو طابع توسعي، وإنتاجية ضعيفة، على الرغم من أن البرنامج التكميلي لدعم النمو استهلك مبالغ ضخمة إلا أنه لم يستطع تحقيق كل المشاريع وإكمالها، مما استدعى برنامج خماسي آخر.

المحور الثاني: صعوبة إكمال البرامج وبداية التراجع التنموي

شكلت هذه الفترة صعوبة كبيرة في تراجع أسعار المحروقات واستمرار الأزمة المالية العالمية والركود الاقتصادي فلجأت الحكومة إلى برنامج توطيد النمو الاقتصادي وبداية الخوف من الأزمة التي بدأت تلوح في الأفق.

أولا- برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010م إلى 2014م:

خصصت له مبالغ إجمالية قدرها 21214 مليار دج، أي ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي، ويدخل هذا البرنامج في ظل سياسة الإقلاع الاقتصادي، وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد، وتدارك التأخير في التنمية الذي سببته الأزمة الأمنية خلال فترة التسعينات التي شهدت ركودا في مختلف المجالات[22]، وقد شهدت الأوضاع خاصة من الناحية الأمنية استقرارا كبيرا، وبالأخص من الناحية الاجتماعية والبرامج التي أطلقتها الحكومات المتعاقبة حيث أصبحت الجزائر عبارة عن ورشة مفتوحة على الإنجازات، كذلك شهدت هذه الفترة تطورات كبيرة فيما يخص الفساد، وتراجع أسعار النفط، والاحتجاجات القطاعية العمالية والمصلحية، وانعكاسات الأزمة المالية العالمية من خلال قطاع الصادرات والواردات، وتردي الأوضاع لدى دول الجيران والعالم العربي، وبرامج التقشف التي أعدتها الحكومة والتي لم تكن في الحسبان، من خلال فجائية انهيار أسعار النفط في السوق الدولية، وتراجع إنتاج النفط.

ويتضمن برنامج توطيد النمو في ظل العهدة الرابعة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة من خلال توزيع المبلغ الضخم الذي رصد للعملية والمقدر بـ: 286 مليار دولار ويتمثل حسب القطاعات التالية:

قطاع التنمية المحلية والبشرية وقد استفاد من برنامج خاص يصل إلى 9903 مليار دج، ما يمثل نسبة 45.42% من إجمالي البرنامج، ثم قطاع الأشغال العمومية رصد له مبلغ 8400 مليار دج، أي بنسبة 38.52% من البرنامج، ثم يأتي قطاع دعم التنمية الاقتصادية الذي خصص له 3500 مليار دج أي بنسبة 16.05% من إجمالي البرنامج، ومما يلاحظ على البرنامج أن الحكومة تستهدف رفع النمو الاقتصادي وتنمية قطاع التشغيل[23].

ومما يلاحظ على هذا البرنامج هو المبلغ الضخم المخصص له، والذي لم يسبق لأي دولة نامية وأن رصدته في برامجها الإنمائية[24]، ويندمج هذا البرنامج نحو الإعمار وإعادة الإعمار، التي انطلقت قبل 10 سنوات، ويشمل استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها، فيما يخص قطاع السكة الحديدية، والطرقات والمياه، بمبلغ 9700 مليار دج، ما يعادل130 مليار دولار، كذلك انطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534

مليار دج أي ما يعادل 156 مليار دولار ويخصص البرنامج 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية من خلال إنشاء ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية، وأكثر من 300 مؤسسة للتعليم والتكوين، وأكثر من 1500 منشأة صحية منها 172 مستشفى، و45 مستشفى متخصص، و377 عيادة متعددة التخصصات، و70 مؤسسة للمعاقين (استشفائية)، وإنجاز مليونين وحدة سكنية، وتوصيل مليون بيت بالغاز الطبيعي، وتزويد 220000 سكن ريفي بالكهرباء.

- إنجاز 35 سد، و25 منظومة لتحويل المياه وتحلية مياه البحر، و5000 قاعدة رياضية للشباب.

- أكثر من 3100 مليار دج موجهة لقطاع الأشغال العمومية، كتوسيع الطرقات وتحديثها، وزيادة قدرات الموانئ، تخصص كذلك 2800 مليار دج للنقل بالسكك الحديدية، والنقل الحضري، (تجهيز 14 مدينة بالترامواي) وتحديث المطارات[25].

- ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم، ومنح 1800 مليار دج لتحسين آداء الجماعات المحلية والعدالة والضرائب، والتجارة والعمل، كما خصص البرنامج 1500 مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال أكثر من 8000 مليار دج لدعم التنمية الفلاحية والريفية، و150 مليار للمؤسسات الصغيرة.

- وستضاف 2000 مليار من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجل إنجاز محطات الكهرباء، وتطوير البتروكيماويات، وتحديث المؤسسات العمومية، وتشجيع إنشاء مناصب الشغل بدعم قدره 350 مليار دج لخريجي الجامعات والتكوين المهني، والمؤسسات الصغيرة، والوصول إلى تحقيق 03 مليون منصب شغل مستقبلا.

ويترجم هذا البرنامج الضخم إرادة السلطة العليا للبلاد للإستفادة من الصحة المالية للخزينة العمومية، من أجل تعزيز وتسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية[26]، وأهم سلبيات برامج الإنعاش الاقتصادي، الارتفاع الكبير للمخصصات الإستثمارية أكثر من 500 مليار دولار بنهاية 2014م، كذلك ارتفاع تكاليف المشاريع المقامة، وعدم دقة الجدوى الاقتصادية لهذه المشاريع، فمثلا إنجاز 01 كلم من الطريق السيار ذات اتجاهين يكلف متوسط 2 إلى 03 مليون أورو، كإسبانيا والسويد، أما فرنسا وألمانيا من 04 إلى 06 مليون أورو، أما المغرب 2.7 مليون دولار، أما الجزائر فبلغ 10 مليون

دولار.

ارتفاع حجم الاستثمارات العامة المتبقية، بالإضافة إلى تعدد البرامج الاستثمارية العامة وكذلك عدم وجود خطط سنوية تفصيلية دقيقة ومرنة [27]، لأن الأزمة النفطية ستزيد من متاعب الجزائر وستتحول إلى أزمة مركبة مالية واقتصادية مستقبلا مثلما حدث في الأزمة المالية لسنة 2008م، انخفاض أسعار النفط، وترجم هذا في القرارات المتخذة من طرف الحكومة والوزير الأول حول سياسات التقشف والتقليص من الإنفاق العام، والتراجع عن كثير من الاستثمارات المقررة إلى حين عودة الاستقرار المالي للسوق النفطية، حيث أن السعر المريح يجب أن يتعدى 100 دولار للبرميل، وضرورة ترشيد النفقات ومكافحة التبذير[28].

ثانيا- الجزائر بعد مرحلة بوتفليقة والبرامج الاجتماعية والاقتصادية:

لقد صادفت فترة حكم بوتفليقة ارتفاع هائل في مداخيل النفط حيث بلغ سعر البرميل أكثر من 150 دولار للبرميل مما وفر على الجزائر راحة مالية لم تسبق في تاريخها، وفرت أكثر من واحد تريليون دولار لأربع فترات انتخابية، لكنها لم تحقق الأهداف المرجوة والطموحات الاقتصادية والاجتماعية للدولة الجزائرية، فقد رافق فترة حكم الرئيس بوتفليقة فسادا لم يسبق في تاريخ الجزائر المستقلة، خاصة منذ بداية مرضه في العهدة الثالثة، فاستغلت الطغمة المقربة والحاشية مرض الرئيس وعاثت في كل القطاعات فسادا ونهبا ورشوة واستغلالا للسلطة والنفوذ، وكونوا ثروة هائلة لا يمكن صنعها في عالم الاقتصاد الحقيقي والمنتج إلا بجهود جبارة ولسنوات طويلة من التراكم الرأسمالي حيث جاءت الجزائر في المرتبة الثالثة إفريقيا من حيث عدد الأثرياء حسب المكتب البريطاني" نيوورد ويلث[29] " و"بنك إفراسيا"، بحيث حتى نهاية التسعينات كان عددهم قليل جدا يعدون على الأصابع وفي ظرف وجيز أصبحو بالآلاف يملكون ملايين وملايير الدولارات (أكثر من 4500 مليونير) في حين أن أغنى رجل في إفريقيا رجل الأعمال الجزائري يسعد ربراب وصلت ثروته إلى 7، 5مليار دولار.

ومثلت ملفات الفساد الكبرى كالطريق السيار شرق غرب الذي كانت مدة انجازه أربع سنوات بستة ملايير دولار، لترتفع التكلفة إلى 11 مليار دولار، وفضيحة

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

سونطراك البترولية مع الشركة الإيطالية "إينام" والألمانية "فانك فورك" وسوناطراك الثانية، وملف خليفة عبد المؤمن[30]، وكل هذه الملفات على مستوى العدالة ويجري التحقيق فيها مع المتهمين بعد الحراك الشعبي ونهاية حكم الرئيس بوتفليقة وزمرته وقد مس الفساد كل الإدارات والشركات بنسب متفاوتة وحدث إهمال وتبذير وإهدار للمال العام وفشل تنموي ذريع حيث أنه لم يستطع إعطاء قيمة مضافة للاقتصاد الوطني والاقتصاد الحقيقي، فكل شيئ يستورد حتى وان كان موجودا ولا يحتوي على الجودة والمعايير العلمية والاستهلاكية.

لكن فشل النظام السياسي في إعادة إنتاج نفسه وعدم نجاح العهدة الخامسة والزمرة المتحكمة في دواليب الدولة، نتيجة للحراك الشعبي وتزايد الضغط، وتدخل الجيش لحماية الدولة ووقف المسارات المجهولة التي كانت حاشية الرئيس تخطط لها، ومحاكمتهم، فتح عهدا جديدا على الجزائر وعلى مستوى النظام السياسي، والدخول في انتخابات مسبقة لتوطين الاستقرار السياسي وبداية عهد جديد لا مفر منه، من خلال خلق تقاليد سياسية هي الاحتكام للدستور والقانون .

وقد شكل نجاح الرئيس" تبون " في الانتخابات الرئاسية خيارا وطنيا محافظا يحمل برنامجا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا يشكل التزاما لديه وعهدا لايمكن ان يخلفه من خلال المحاور الكبرى[31]:

- إنشاء جمهورية جديدة تستجيب لتطلعات الشعب من خلال مراجعة الدستور وقانون جديد للانتخابات وإصلاح الدولة والعدالة وحرية الصحافة وتعزيز الديمقراطية واخلقه العمل السياسي وبناء مجتمع مدني مساهم في بناء الدولة والاهتمام بالشباب

- بناء اقتصاد جديد قائم على تنويع النمو والمعرفة بتثمين الانتاج الوطني وتعزيز دور الجماعات المحلية وتحديث الزراعة والصناعة

- الاهتمام بالسياحة من خلال الأقطاب وتطويرها وتسهيل التأشيرات السياحية والتدريب والتكوين

- تشجيع الإنتاج الفكري والأدبي وجعله في خدمة النمو الاقتصادي

- تطوير الطاقة الاحفورية واستغلال الطاقات المتجددة المختلفة وتشجيع استخدامها

- الإصلاح المالي والضريبي وتطبيق الحكامة المالية

- تنفيذ سياسات تجارية منسجمة مع الاقتصاد العالمي وإعادة الاعتبار للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التحول الرقمي..

- الاهتمام بالتنمية البشرية وتحسين نوعية الحياة واولوياتها السكن والقدرة الشرائية والمياه والقدرة الشرائية وتحسين الخدمات العمومية عبر كامل التراب الوطني والاهتمام بالتربية والتعليم

- خلق مناصب عمل ومحاربة البطالة وتشجيع الشباب من خلال الدعم وتسهيل منح القروض.

- الاهتمام بصحة المواطن وتشجيع النشاط الثقافي والعلمي والرياضي .

- تعزيز الدفاع الوطني وتبني سياسة خارجية استباقية وفعالة .

لكن في ظل الظروف الداخلية الصعبة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدولية والجهوية، و"جائحة كورونا "وما خلفته على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي؛ كتزايد البطالة وتوقف آلة الإنتاج وتزايد نسبة الفقر وزيادة الأسعار وانعكاساتها على المستوى المعيشي للمواطنين وتضرر الطبقة الشغيلة وبالأخص الأعمال الحرة والتجارة، وقطاع المواصلات وقلة استجابة الإدارة للأوضاع الناتجة عن "جائحة كورونا " كالدعم والمعونات والتعويضات، مثل ما حدث في الدول الأوربية ودول الخليج وسياسات الاعتماد المطلق على قطاع المحروقات وتذبذب الأسعار وعدم استقرارها اثر كثيرا على سياسات الحكومة وصانع القرار مما شكل حالة الدخول في أزمة مالية واقتصادية خانقة لضعف الاستجابة وقلة الموارد .

خاتمة:

لقد كانت فترة الرئيس بوتفليقة من حيث الموارد المالية العصر الذهبي للجزائر لكن لم تحسن الحكومات المتعاقبة التعامل معها، فقد كان بالإمكان إحداث وثبة اقتصادية واجتماعية تجعل الجزائر تسير في طريق التنمية والانجازات الصناعية والبنية التحتية على الرغم من الانجازات البسيطة مقارنة بالمداخيل الضخمة طيلة فترة حكم الرئيس بوتفليقة، مقارنة ببعض الدول التي لا تملك إمكانياتنا مثل إثيوبيا وبعض الدول الإفريقية التي تعرف نموا اقتصاديا عاليا، في حين أن انخراط الجزائر في الفساد الإداري والمالي والسياسي والاقتصادي أعادنا إلى الوراء وضيع من الأجيال

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

اللاحقة ما كان بالإمكان إحداثه على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، كقطب إقليمي في مجال التنمية والتجارة والإنجازات الكبرى الصناعية والفلاحية.

وهناك تحديات كبرى تواجه النظام السياسي في ظل الاعتماد على المحروقات والسوق الخارجية وتزايد وتيرة الاستيراد وعدم توطين العمل الصناعي، وتطوير البنية التحية، وسياسات الاعتماد على النفس، والعمل مع الدول غير الأوربية كالدول الأسيوية، وتنويع الواردات والصادرات للحصول على المزايا التكنولوجيا والأسعار، وتطبيق برنامج الرئيس سيكون خطوة ايجابية نحو الإصلاح والإقلاع الاقتصادي رغم العوائق البنيوية السياسية والاقتصادية، ومختلف المشكلات البشرية والمعرفية والجغرافية، لكن أمام الإرادة والتحدي لاشيء مستحيل .

الهوامش والمراجع:

(1)- رشيد تلمساني، اوراق كارنيغي، الجزائر في عهد بوتفليقة، الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، العدد السابع، يناير 2008، ص1-18 .

(2)- BoualemTouarigt, les grand chantiers de Bouteflika, El-djazair.com, revue mensuelle-N=069-décembre, 2013, P 14.

(3)- هيو روبرتس، الجزائر بين الطريق المسدود والحل الأمثل، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ص، 07-08.

(4)- Services du chef du gouvernement, le plant de la relance économique, 2001-2004, les composantes du programme, P 04.

(5)- Le plan de la relance économique, ler composantes du programme, op. cit, P 09-10.

(6)- op.cit, P10.

(7)- كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، العدد الثامن، جانفي 2005م، ص 22-23-24.

(8)- الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004م، الدورة العامة العادية السادسة والعشرون، جويلية 2005م، ص 04.

(9)- كربالي بغداد، مرجع سابق الذكر، 25.

(10)- رئاسة الحكومة، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، نقلا عن الموقع:
www.cg.gov.dz/psre, visite le: 07/12/2008.

(11)- Ministère des finances, les indicateurs de l'économie Algérienne, www.finance-Algeria.org, Visite-le: 09/06/2010

(12)- الديوان الوطني للإحصائيات، 2003.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

(13)- أحمين شفير، الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على البطالة والتشغيل، رسالة ماجستير، علوم إقتصادية، جامعة الجزائر، 2001م، ص 205.

(14)- إبراهيم توهامي، البلدان النامية أمام تحديات الفقر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة الجزائر، العدد 20، ديسمبر 2003م، ص 105.

(15)- البنك المركزي الجزائري، التقارير السنوية للمؤشرات المالية والنقدية للجزائر.

(16)- نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2010م، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثاني عشر ديسمبر 2012م، ص ص 250-251.

(17)- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001م، ص 87.

(18)- رئاسة الحكومة، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، الموقع:
www.cggov.dz/psre
يوم 2007/07/03م.

(19)- نبيل بوفليح، مرجع سابق، ص 255-256.

(20)- روضة جديري، أثر تدفق الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ملتقى دولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال سنة 2001-2014م، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 11-12 مارس 2013، ص ص 11-12.

(21)- محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وآثارها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، 2012م، ص 153.

(22)- مخلوف عبد السلام، برنامج الإنعاش الاقتصادي الجزائري 2001-2014م، الحلقة المفقودة من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي، نقلا عن الموقع الإلكتروني
www.conférence.qfis.edu.qa/app/media/7131
يوم 2014/03/30م.

(23)- نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010م، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 09- 2013م، ص 48.

(24)- برنامج التنمية الخماسي، 2010م-2014م، الجزائر، 2010م، نقلا عن الموقع:
www.193.194.78.233.photos/you/proar.pdfessd=05fdf04a72542f8a67afdao.

(25)- نجية صالحي، فتيحة مخناش، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو، وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي(2001-2014م) نحو تحديات آفاق النمو

الاقتصادي الفعلي والمستديم، ملتقى دولي، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير 11-12- مارس 2013م.

(26)- روضة جديري، مرجع سابق الذكر، ص 13-14-15.

(27)- صالح صالحي، تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والإندماج القطاعي، بين النظرية الكنزية واستراتيجية النمو الغير المتوازن الفترة 2001م-2014م، ملتقى دولي تحت عنوان- تقييم آثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال فترة 2001م-2014م، جامعة سطيف، خلال الفترة الممتدة 11-12 مارس 2013م، ص 19-20.

(28)- هذا ماخرج به اجتماع وزراء حكومة سلال تحت عنوان " هام جدا" ... لمواجهة انهيار أسعار البترول، جريدة البلاد، يوم 2014/12/18م، ص 19-20.

(29)- البلاد نت، هذا هو عدد اثرياء الجزائر وهنا يتمركزون8/ ماي/ 2017
https://www.elbilad.net/article/detail?id=70145

(30)- الجزائر ثلاث فضائح فساد كبيرة تسيئ لبوتفليقة
https://www.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria/2015/04/17/%D8%A7%D
20 ماي 2020.

(31)- ملخص البرنامج الانتخابي للرئيس عبد المجيد تبون، التزاماتي 54، يوم 2021/01/10.
https://www.aljazairalyoum.com/%D9%85%D9%84%D8%